أثر النفي على البنية النحوية للجملة العربية
دراسة تطبيقية على بنية النفي في القرآن الكريم والشواهد الشعرية

هدى محمد قريرة ــ كلية اللغات ــ جامعة طرابلس

مقدمة الدراسة:

لقد قدم اللغويون القدامى والمحدثون في مصادرهم اللغوية رؤية شاملة ومتطورة لكيفية عمل النظام اللغوي في اللغة العربية في جميع مستوياته : الصوتية ، والصرفية ، والتركيبية ، والدلالية ، والمعجمية . وعملية تحليل هذا النظام واكتشاف غموضه ، ومعرفة أسراره ؛إنما تتم من خلال معرفة أوجه التشابه ، وأوجه الاختلاف في جميع مستوياته ، ثم البحث عن الأثر

المباشر لهذه العناصر المتشابهة والمختلفة على بنية التركيب عموما ، والبنية النحوية على وجه الخصوص .

وأسلوب النفي أسلوب لغوي له دلالته الخاصة ، وهو أسلوب نقض وإنكار ، ويستخدم لإزالة ما يتردد في ذهن المخاطب وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال .

فإذا كان المخاطب شاكا في وقوع فعل (ما) منك أو عدم وقوعه ، وأردت إزالة الشك عن نفسه قلت : **ما فعلت** ، أما إذا كان المخاطب قد اعتقد أن فعلا (ما) قد وقع وأردت أن تنفي عنك فعله قلت : **ما أنا فعلت** .

ويُؤدي النفي في العربية أدوات :

بعضه مفرد نحو : لا ، ما ، إنْ ، هل .وبعضه مركب نحو : لم ، لما ، لن ، ليس ، لات [1].

وأسلوب النفي له بنيته اللغوية المعروفة ، ولهذه البنية أحكامها الخاصة بها في النحو العربي ، ولأسلوب النفي ــ أيضا ــ أثره الواضح على تركيب الجملة العربية ، وما يعتري هذا التركيب من ظواهر لغوية معينة نحو : العمل النحوي ، أو الحذف ، أو الزيادة ، أو التقديم والتأخير، وغير ذلك .

وقد رد النحاة كثيرا من الظواهر التي يمكن أن تعتري البنية النحوية للجملة العربية إلى عدد من المعاني ومن بينها (**النفي**) وبشكل يكاد يكون ملحوظا في كثير من الأبواب النحوية والصرفية.

الهدف من الدراسة :

وتهدف هذه الدراسة إلى:

الوقوف على أثر النفي على التركيب النحوي للجملة في اللغة العربية فيما يتعلق بقضية العمل النحوي في الجملة العربية ، وقضية الحذف ، وقضية الزيادة ، وقضية الرتبة .

خطة الدراسة :

ووصولا إلى هذه الأهداف جاءت الدراسة على النحو التالي :

تمهيد : وفيه يُدرَس ـ وبشكل مختصر ـ أسلوب النفي ، وأدواته .

المبحث الأول ــ (النفي والعمل النحوي).

ويتناول هذا المبحث دراسة أثر النفي في: إعمال اسم الفاعل عمل فعله، وفي نصب الاسم المشغول عنه ، وفي نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوبا بعد الفاء والواو، وكذلك لام الجحود ، وفي إعمال (لا النافية للجنس) عمل (إن) ، وفي تعليق (ظن وأخواتها عن العمل).

المبحث الثاني ـ (النفي والحذف).

ويتناول هذا المبحث أثر النفي في حذف كل من :خبر (لا النافية) للجنس ، الفعل الناصب للحال ، فاء الجزاء من جواب (إذا) الشرطية

المبحث الثالث ــ (النفي والزيادة) .

ويدرس هذا المبحث أثر النفي في زيادة كل من :الباء في خبر مضارع (كان)، الباء بعد(أنَ) الباء في خبرلا العاملة عمل ليس ،الباء في الحال ، اللام ،.مِنْ ،إن المكسورة ، (لا) بعد الواو العاطفة ، (لا) قبل (بل)، (نون التوكيد) في الفعل المضارع .

المبحث الرابع ـ (النفي والرتبة).ويتناول دراسة أثر النفي في: تقديم خبر الأفعال الناسخة المنفية عليها ،وفي تأخير المفعول به على عامله وجوبا، وفي تقديم الحال على العامل وجوبا ، وفي مجيء المبتدأ نكرة ،وفي إفادة (كل) لعموم السلب أو سلب العموم .

منهج الدراسة :

المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الظاهرة ثم تحليلها تحليلا نحويا مدعما بالشواهد الشعرية مما يتيح الكشف عن أثر النفي على البنية النحوية للجملة العربية .وما يجدر الإشارة إليه هو أن النفي إذا كان عاملا مؤثرا في بنية الجملة مع

اشتراط شروط أخرى لابد من توافرها مجتمعة مع النفي ذكرت هذه الشروط كاملةً في متن البحث ، أما إذا كان النفي عاملا مؤثرا بمفرده أو مع مجموعة عوامل أخرى

،ويكتفي كل عامل منها بمفرده في إحداث الأثر ، ذكرت النفي فقط ، وأشرت إلى العوامل الأخرى باختصار ودون تطويل .

الخاتمة :

وفيها يُرصَد ما تم التوصل إليه من نتائج .

التمهيد

أسلوب النفي وأدواته .

النفي أسلوب لغوي يتكون من ثلاثة أجزاء : أداة النفي ، والمنفي ، و المنفي عنه . والعنصران اللذان يتعلق بهما النفي هما : المبتدأ والخبر ركنا في الجملة الاسمية ، والفعل والفاعل ركنا الجملة الفعلية ، وفي النفي يكون أحدهما منفيا ، والآخر منفيا عنه ، فالمنفي هو الخبر والفعل وهما المسند ، والمنفي عنهما هو المبتدأ والفاعل وهما المسند إليه . والنفي أسلوب لا تكتمل فائدته الدلالية بركن واحد ـ فقط ـ هو الخبر أو المبتدأ في الجملة الاسمية ، والفعل أو الفاعل في الجملة الفعلية ؛ بحيث يكون أحدهما في جملته وحده منفيا ومنفيا عنه في آن واحد .

مفهوم النفي : النفي من العوارض المهمة التي تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الاسمية والفعلية على السواء .

والجملة المنفية :هي التي تتصدرها أداة نفي ؛ لنفي ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه

أدوات النفي :

هو معنى من المعاني التي تؤدى ببعض أدواته ، وتنقسم إلى التالي :

1ـ الأدوات الخاصة بنفي الجملة الاسمية وهي :

ليس: وهي الأداة الوحيدة التي تختص بنفي الجملة الاسمية حيث تنفي ثبوت النسبة القائمة بين المبتدأ والخبر .

2ـ الأدوات المشتركة في نفي الجملتين الاسمية والفعلية وهي : (ما ، لا ، إن) .

3ـ الأدوات الخاصة بنفي الجملة الفعلية وهي : (لم ، لما ، لن) .[2]

المبحث الأول ـ النفي والعمل النحوي :

أ ـ أثر النفي في نصب الاسم المشغول عنه :

مسألة الاشتغال تتكون من ثلاثة أركان هي: مشغول عنه وهو الاسم المتقدم (زيداً) ، ومشغول وهو الفعل المتأخر (ضربت) ، ومشغول به وهو (الضمير) الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بواسطة نحو: (زيدا مررت به) .

الأصل في ظاهرة الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل ، وهذا العامل إما فعل ، وإما وصف ، والعامل (الفعل أو، الوصف) مشتغل عن نصب الاسم السابق بنصب ضميره لفظا ؛ وذلك نحو (زيدا ضربته) ، أو محلا وذلك نحو : (زيدا مررت به) ، أو بنصب ما لابس ضمير الاسم المتقدم وذلك نحو : (زيدا ضربت غلامه) .

وللاسم المشغول عنه حالات منها : ما يترجح نصبه ، وما يترجح رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يستوي فيه الأمران .

ومن الحالات التي تتعلق بالنفي ما يراه النحاة من أن الاسم المشغول عنه يترجح فيه النصب إذا تقدم ما يغلب أن يليه فعل كا لنوافي (ما ، لا ، إنْ) على الاسم وخصصت من النوافي (ما ، لا، إن) ؛لأن غيرها من النوافي وهي (لم ، لمّا ، لن) وهي مختصة بالأفعال ، فإن اضطر شاعر ، لأن يولي شيئا منها الاسم المذكور كان حكمه مع ما وليه منها حكمه بعد (إن)[3].

ب ـ أثر النفي في إعمال اسم الفاعل عمل فعله:

يرى النحاة أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله رفعاً ونصباً إذا كان مصوغاً من فعل متعدٍ، ورفعاً فقط إذا اشتق من فعل لازم ولهذا العمل قيدان وشرطان لا يعمل إلا بوجودهما وينقسم إلى مقرون بـ (أل) الموصولة، ومجرد منها.

والمعني بالبحث هنا المجرد من (أل) الموصولة؛ لأنه لا يعمل إلا بالشرطين الآتيين:

"أحدهما – أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي خلافاً(للكسائي)، و(هشام) و(ابن مضاء) استدلوا بقوله ـ تعالى ـ :" وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ" الكهف 18 [4]

"و خرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية"[5]

وجاء ما نصه: "وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: (هذا ضارب زيداً غداً)، و(مكرماً خالداً الساعة)؛ لأنه على لفظ المضارع إذ كان جارياً عليه في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه وهو في معناه فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله"[6]. "والآخر – أن يكون معتمداً على. . . النفي صريحا كقوله:

مَا رَاعٍ الْخِلاَّنُ ذِمَّةَ نَاكَثٍ بَلْ مَنْ وفِي يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلاً[7].

فـ (راع) اسم فاعل عمل الفعل فرفع فاعلا وهو قوله (الخلان) ونصب مفعولا وهو قوله (ذمة) وسوغ ذلك وقوعه سياق النفي الصريح، أو يكون مؤولا وعليه قول الشاعر:

وَإِنَّ أْمرَءا لَمْ يُعْنَ إلاَّ بِصَالِحٍ لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَهُ فِي الْمَطَامِعِ[8].

فـ (مهين) اسم فاعل عمل عمل الفعل فرفع فاعلا مستترا، ونصب مفعولا وهو قوله (نفسه)

وسوغ ذلك وقوعه في سياق النفي المؤول بغير. والنفي يكون بالفعل نحو: ليس حاضر الطالبان. فـ (حاضر) اسم ليس، والطالبان فاعل بـ (حاضر) سد مسد خبر (ليس)، ويكون بالاسم نحو: غير حاضر الطالبان. فـ (غير) مبتدأ ومضاف وحاضر مضاف إليه، والطالبان فاعل بـ (حاضر) سد مسد خبر (غير)؛ لأن المعنى ما حاضر الطالبان، فعومل (غير) (ما)، والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو: إنما ناجح المجتهدون؛ لأنه في قوة ما ناجح إلا

المجتهدون[9]. "وعلة اعتماد اسم الفاعل على النفي أو الاستفهام حتى يعمل ؛أن ذلك يقربه من الفعل ؛ لأن الفعل هو الذي ينفى وهو الذي يستفهم عنه"[10].

ويضاف إلى النفي (الاستفهام ، والاسم المخبر عنه ، والاسم الموصوف باسم الفاعل ...)[11]

ج ـ أثر النفي في إعمال (الفاء والواو) النصب في الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة وجوبا.

1ـ بعد حرف العطف (الفاء):

يرى النحاة أن الفعل المضارع يرد منصوباً بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء وذلك بشرطين :

أن تكون الفاء للسببية ، وأن تكون مسبوقة بنفي ، أو طلب .

ومن نصب الفعل المضارع بعد الفاء بـ (أن) المضمرة وجوبا في سياق النفي قوله تعالى : "لا يقضى عليهم فيموتوا " فاطر (36) [12]. فالفعل (يموتوا) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد الفاء ؛ لوقوعه في سياق النفي .

2ـ بعد حرف العطف (الواو) :

وينصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد الواو بقيد دلالة الواو على الجمعية والمعية، وأن تكون الواو مسبوقة بنفي أو طلب محضيين[13]. فبعد النفي نحو قوله ـ تعالى ـ:"أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ "آل عمران

(142)[14] فجاء الفعل(ويعلم) منصوبا بأن المضمرة وجوبا بعد واو المصاحبة وذلك بعد النفي .

د ـ أثر النفي في إعمال (لام الجحود) النصب وجوبا في الفعل المضارع:

وهنا ينصب الفعل المضارع وجوبا بتأثير النفي . ويكون كالتالي:

1ـ إذا سبقت اللام بفعل كون ناقص ناسخ

2- وجود حرف النفي قبل فعل الكون الناسخ وبشرط بقاء النفي على معناه؛ أي لا ينتقض بـ (إلا) وحرف النفي هو (ما) المختصة بالدخول على (كان) الماضية الناسخة، و(لم) المختصة بالدخول على المضارع، والنفي يكون منصباً على كل الكلام، وهاتان الأدتان لهما خصيصة في هذه الحالة دون غيرهما من أدوات النفي[15]. وشاهد إعمال النصب بتأثير النفي قوله تعالى : " ماكان الله ليعذبهم " الأنفال (33) ، وقوله تعالى :" لم يكن الله ليغفر لهم " النساء (168).

هـ ـ أثر النفي في إعمال (لا النافية للجنس) عمل (إن) :

وتعمل (لا النافية للجنس) عمل (إن) بتأثير النفي كما يلي :

أ ـ أن تكون نافية، ب – أن تكون منفيها الجنس، ج- أن تكون نفيه نصاً [16] وجاء أنه "إذا قُصِدَ بـــ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق، ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء ؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود(من)) الجنسية لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب لـــ (لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها من نكرة"[17].

ب- أن يكون اسمها نكرة متصلة بها وخبرها أيضاً نكرة فإذا دخلت على النكرة وأريد بها النفي العام قُدِرَ فيه (مِنْ الاستغراقية)؛ لأن (مِنْ) هي الموضوعة للجنس، فإذا قلت (لا رجل في الدار) قاصداً إرادة النفي للجنس كله لم يصح إلا بتقدير (مِنْ)، فإذا لم تكن (مِنْ) مقصودة ومرادة كانت (لا) نافية للوحدة، لا للجنس [18]

وـ أثر النفي في تعليق (ظن وأخواتها)عن العمل :

يرى النحاة أن الأصل في الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما:(المبتدأ والخبر) الإعمال وذلك نحو : (ظننت زيدا عالما).

ويرون ـ أيضاـ أنه يلغى عمل هذه الأفعال ، ويُقصَد بالإلغاء إبطال العمل لفظا ومحلا ؛ وذلك لضعف العامل بتوسطه نحو قولنا : (زيدٌ ظننتُ عالمٌ) ،أو بتأخره نحو قولنا : (زيدٌ عالمٌ ظننتُ).

ويرون ـ أيضا ـ أنه يجوز تعليق عمل هذه الأفعال ، ويُقصَد بالتعليق : إبطال العمل لفظا لا محلا ؛ وذلك بسبب مجيء ماله صدر الكلام بعد الفعل ، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل ، أو في محل نصب .ومما له صدر الكلام فيؤدي إلى تعليق العمل في (ظن) وأخواتها مجيء النفي بعد الفعل وذلك نحو : **(ما النافية)** كما في قوله تعالى : **" لقد علمت ما هؤلاء ينطقون " الأنبياء (65)** ، و**(إن النافية)** نحو: قوله تعالى **:" وتظنون إن لبثتم إلا قليلا " الإسراء (52)** ،و**(لا، وإن النافيتان)** في جواب القسم مثل : (علمتُ والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) ، و (علمتُ والله إنْ زيدٌ عالمٌ) ؛ أي بمعنى ما زيدٌ عالمٌ.[19]

المبحث الثاني ـ النفي والحذف

أـ أثر النفي في حذف فاء الجزاء من جواب (إذا الشرطية) :

"إذا الشرطية: قد تنفرد بخلو جوابها إذا كان الجواب منفيا بـ (إنْ) ، أو(ما)، أو (لا) وجعل منه قوله ـ تعالى ـ: " وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُواً " [الأنبياء36] أي ما يتخذونك"[20]

ب ـ أثر النفي في حذف الفعل الناصب للحال:

عامل الحال الأصل فيه الذكر؛ ليحقق عرضاً معنوياً وهو: إيجاد معنى جديدا أو تقوية معنى موجود. وله حالات من حيث الذكر والحذف, فالأصل أن يذكر كما تقدم فيكون ذكره واجباً إذا

كان معنوياً كأسماء الإشارة، وحروف التنبيه، والتمني، وشبه الجملة ، وقد تعرض دواع تستدعي حذفه: إما جوازاً وإما وجوباً , وفيما يلي توضيح لذلك:

وقد قيد حذف الفعل الناصب للحال جوازا "في جواب يعم الاستفهام , وجواب النفي , فيكون الدليل مقالياً. فالإضمار في جواب الاستفهام كقولك: راكباً , لمن قال: "كيف جئت؟"، و في جواب النفي كقولك: بلى , مسرعاً لمن قال: ألم تنطلق؟ ، و. . . نحو قولك للراحل: راشداً مهدياً: فالإضمار والإظهار في هذه الأمثلة وأشباهها جائزان"[21] ففي القول راشداً مهدياً لقاصد السفر, ومأجوراً , للقادم من الحج , وللمحدث صادقاً حذف عامل الحال؛ لحضور معناه , فكان الدليل على الحذف حالياً[22]. والشاهد القرآني على حذف ناصب الحال بتأثير النفي قوله تعالى :" أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه " القيامة (3،4) فقوله (قادرين) حال منصوب بإضمار نجمعها .

ج ـ أثر النفي في حذف خبر (لا النافية) للجنس:

ويحذف خبر (لا) جوازاً وبكثرة.[23] "حتى قيل: إنه لا يذكر"[24]، واشترط لحذفه دلالة دليل عليه ولا يشترط لحذفه أن يكون الخبر شبه جملة.

والدليل قد يكون مقالياً كأن يقال: من المسافر ؟ فيجاب: لا أحد ؛ أي: لا أحد مسافر.

وجاز اطراد حذفه في المنفي نحو: لا رجل , ولا غلام , ولا ملجأ , ولم يطرد في الإثبات نحو:

إن مالاً , وإن إبلاً , والعلة ترجع إلى عموم النفي ينبئ عن معنى الخبر وليس للإثبات عموم كعموم النفي فإن أردت خبراً خاصاً لم يكن بد من ذكره نحو: لا رجل في الدار؛ لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص , فإن وقع النفي في جواب: هل من رجل في الدار ؟ مصرحاً به يقال في الجواب لا رجل ومعناه في الدار جاز وإن لم يتم ذكره؛ وذلك لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه[25]. ويحذفه الحجازيون بكثرة مع (إلا) نحو: لا إله إلا الله[26]. ويمتنع حذفه في محل لا يوجد فيه دليل لفظي أو معنوي نحو قولك مبتدئاً مقتصراً: لا أحد ,

فمثل هذا لا يعتبر كلاماً عند أحد من العرب ؛ لعدم وجود الاستفادة[27].والشاهد على حذف خبر (لا النافية للجنس)بتأثير النفي قوله تعالى :" قالوا لا ضير " الشعراء (50) . وـ أيضا ـ قوله تعالى :"ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت " سبأ (51).

المبحث الثالث ـ النفي والزيادة.

أ ـ أثر النفي في زيادة (الباء) في خبر مضارع (كان) :

تزاد في خبر مضارع (كان) وذلك بأن يكون الخبر منفيًّا بحرف النفي (لم) [28] كقوله:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّاد لِمَ أَكُنْ بِأَعجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[29].

أي: لم أكن أعجلهم.

- إن الباء دخلت على الخبر بعد (ما)؛ لكونه منفياً لا لكونه خبرًا منصوبًا؛ ولذلك دخلت على خبر لم (أكن), وامتنع دخولها على خبر (كنت), وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل , ومنفي مرفوع المحل.

وتدخل على الخبر بعد (هل) في الاستفهام الجاري مجرى النفي وعليه قول الشاعر:

ألا هَلْ أخُو عيشٍ لذيذٍ بدائِمِ"[30]

وإنما دخلت على الخبر بعد (هل)؛ لشبه (هل) بحرف النفي؛ فلأن تدخل على (ما) التميمية أحق وأولى؛ لأن شبه(ما) بـ(ما) أكمل من شبة (هل) بـ(ما)[31].

وفي حالة إهمالها وعدم إعمالها يشترط ألا يكون إهمالها بسبب نقض النفي في خبرها؛ لأنه ـ حينئذ – يصير الكلام بنقض النفي موجباً فلا يصح دخول الباء في (ما أنت إلا ناصح), ويشترط ــ أيضاً ــ أن يكون الخبر من الألفاظ التي تستعمل في الإيجاب، ولا تقتصر على المعاني

المنفية نحو: كلمة (أحد) في نحو: ما مثلك أحد[32]، وزيدت "في خبر ليس في قولك: ليس زيد بقائم. . . ؛ فرقاً بين المنفي والمنفي عنه ومنهم من يعتقد أنها زيدت – لمّا تراخى المنفي- تقوية له ، ومنهم من يعتقد أنها زيدت بإزاء اللام في الإيجاب"[33].

ب ـ أثر النفي في زيادة الباء بعد أن:

زيدت بعد (أَنَّ) المسبوقة ب(أولم يروا) وعليه قوله – تعلى –:" أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ " [الأحقاف(33)].

وهذا من باب إجراء الشيء على ما هو في معناه؛ لأن معنى: أولم يروا أن الله, أوليس الله[34]. وذكر (ابن عصفور) أن ذلك من الشاذ[35]. وسُوّغ زيادة الباء في الآية الكريمة بتصدر الكلام بالنفي, والباء في تمام فائدته, فكانت كأنها في خبر (ما)؛ لأن (ألم) نفي كما أن (ما) نفي[36].

ج ـ أثر النفي في زيادة الباء في خبر لا العاملة عمل ليس:

ووردت زيادتها بقلة في خبر[37] (لا) العاملة عمل ليس كقوله:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ[38]

د ـ أثر النفي في زيادة الباء في الحال:

وحكم(ابن جني),و(ابن مالك)، و(ابن هشام) بزيادتها في الحال بنفي عاملها؛ لأنها شبيهة بالخبر, إذ جاء في (سر صناعة الإعراب) ما ينص على ذلك إذ قال: "كما تقول: خرج زيد بثيابه؛ أي وثيابه عليه, وركب الأمير بسيفه؛ أي وسيفه معه, وكما أنشد.

و مُسْتَنَّةٍ كَاسْتِنَانِ الخروفِ قَدْ قَطَعَ الْحَبْلَ بِالْمِرْوِدِ[39].

أي قطع الحبل ومروده فيه".[40]

وما جاء به(ابن مالك)[41]، وتبعه فيه (ابن هشام)[42]- قوله: "ومثال دخول الباء على حال منفية قول الشاعر:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَاب حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيِب مُنْتَهَاهَا[43].

حيث زيدت الباء في الحال المنفي عاملها". وأنكر (المالقي) ذلك وعدها غير زائدة وإنها لمعنى الحال[44], وكذلك أبو حيان[45].

هـ ـ أثر النفي في زيادة لام الابتداء:

"هذه اللام أكثر اللامات تصرفًا ومعناها التوكيد وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك"[46].

وقد ورد في الشعر دخول اللام في الخبر بوجود النفي وهو شاذ كقوله:

وأعلم أن تَسْليمًا وتركًا لَلاَ مُتَشَابِهَانِ و لاَ سَوَاءُ [47]

فإنما أدخل اللام وهى للإيجاب على (لا) وهى للنفي من قبل أنه شبهها بـ(غير) فكأنه قال: (لغير متشابهين). ما شبهت (ما) النافية بـ(ما) الموصولة التي بمعنى (الذي) فقال:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرك فَاصْطَنِعِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِك جَلُّ مَالِي [48]

ولم يكن سبيل لدخول اللام الموجبة على (ما) النافية لولا الشبه اللفظي ومن ذلك زيادة (إن) مع (ما) وهى ليست للنفي[49]. فبذلك يكون دخول اللام في الخبر في الشعر بتأثير النفي .

و ـ أثر النفي في زيادة (من):

يذكر النحاة أن (من) من حروف الجر التي قد تزاد ، ويشترطون لزيادتها ثلاثة شروط :

1ـ أن تكون مع النكرة.

2ـ أن تكون عامة.

3ـ أن تكون في غير الموجب؛ أي أن يتقدمها نفي، أو نهي، أو استفهام بـ(هل)[50].

فزيادتها بتأثير النفي كما في قوله ـ تعالى- : " مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ "[المائدة 19] فالمقصود ليس نفي بشير واحد, و لا نذير واحد؛ وإنما المراد الجنس. [51] فـ(بشير) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

و تزاد قبل اسم (كان) كما في قوله – تعالى- : "ما كان على النبي من حرج" الأحزاب (38)

من (حرج) اسم (كان) زيدت قبله (من) ، وقبلها (ما) النافية. [52]

ز ـ أثر النفي في زيادة (إن، لا):

تزاد (إن) في سياق النفي ؛حيث زيدت مع (ما) النافية كثيرًا؛ لتأكيد النفي وتدخل على الاسم، والفعل[53] وهي في ذلك على ضربين: مؤكدة وكافة.

وأما المؤكدة ففي قولهم: ما إنْ رأيته, والمراد ما رأيته , و(إنْ) لغو لم يحدث دخولها شيئًا لم يكن قبل وعليه قول الشاعر:

فَمَا إنْ طِبُّنا جُبْنُ وَلِكَنْ مَنَايَانَا ودَوَلَة آخَرِينَا[54]

أي فما طبنا, حيث زيدت (إنْ) بعد (ما النافية) ومثله: نحو: ما إنْ زيدٌ قائم فـ(إنْ) في لغة تميم مؤكدة؛ لأنهم لا يعلمون(ما)، وفي لغة الحجازيين تكون زائدة كافة لـ(إن) عن العمل في قولك: إنما زيدٌ قائم. وذهب (الفراء)إلى أَنَّ (ما)، و(إنْ) هما للنفي فكأن (إنْ) تزاد على النفي؛ مبالغة في النفي وتأكيدًا له كما تزاد اللام تأكيدًا للإيجاب في نحو: إن زيدًا لمسافرٌ وبالغ في ذلك حتى جوز القول: لا, إنْ, ما في تركيب, باجتماع النوافي الثلاثة[55].

وقال(ابن يعيش): "والصواب ما ذهب إليه الجماعة من أنّ (إنْ) بعد (ما) زائدة , و(ما) وحدها للنفي، إذا لو كانت (إن) –أيضًا- للنفي لانعكس المعنى إلى الإيجاب؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا".[56]

ح – أثر النفي في زيادة (لا):

وجاء أن"(لا) تزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي, أو نهي. . نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو, وهى– وإن عدت زائدة – لكنها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر"[57] وقال (ابن هشام): "ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة ألا ترى أنه إذا قيل: "ما جاءني زيد وعمر و"احتمل أن

المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيئ؛ فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصًا في المعنى الأول نعم هي في قوله:" وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلاَ

الأَمْوَاتُ" [فاطر22] لمجرد التوكيد وكذا إذا قيل لا يستوي زيد ولا عمرو"[58] وقال (ابن يعيش): "و(لا) فيه مؤكدة والمعنى لا تستوي الحسنة والسيئة؛ لأن استوى من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد كقولنا اختصم واصطلح وفي الجملة لا تزاد إلا في موضع لا لبس فيه"[59]، وتزاد (لا) قبل (بل)؛ لتأكيد الإضراب بعد الإيجاب نحو: قام زيد لا بل عمرو فـ (لا) في هذا المثال زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول[60] وعليه قول الشاعر:

وَجْهُكِ الْبَدْرُ لَا بَلِ الشَمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ وَأُفُولُ[61]

فهنا زيدت (لا) قبل (بل) مع عدم النفي والنهي؛ لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب مالم تكن مسبوقة نهي أو نفي؛ فإذا سبقت بأحدهما أفادت تأكيد تقريره ولم تقتض إضرابا نحو: ما قام زيد لا بل عمرو، ولا تضرب خالدا لا بل بشرا[62].

وورودها بعد النفي يؤيده قول الشاعر:

وَمَاَ سَلَوْتُك لاَ بَلْ زَادَنِي شَغَفا هَجْرٌ و بُعْدٌ تَمَادَى لَا إِلَى أَجَلِ[63]

وفي هذا رد على (ابن درستويه، وابن عصفور) اللذين منعا زيادتها قبل (بل) بعد النفي[64].

ط ـ أثر النفي في زيادة نون التوكيد في الفعل المضارع :

يكون زيادة نون التوكيد في الفعل المضارع بتأثير النفي وبقلة بعد (لم) [65] كقول الشاعر:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّماً[66]

أي (يعلمن)؛ وذلك تشبيهاً لـ (لم) بـ (لا) النهي من جهة الجزم[67]، وقيل: "إنما سوغ توكيد النفي مع أنه في معنى الماضي، والماضي لا يؤكد بالنون كونه منفياً وأنه مضارع في اللفظ" [68]

وقيل: "نص سيبويه على أنه ضرورة؛ لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما. " [69]وقيل: "أراد النون الخفيفة فأبدل منها ألفاً للوقف وفي ذلك ضعف على أن المضارع مع (لم) بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النون البتة"[70]. "وقد تدخل هذه النون مع النفي؛ تشبيهاً له بالنهي؛ لأن النهي نفي كما أن الأمر إيجاب"[71].

أن يكون منفياً بـ (لا) إذا كانت (لا) متصلة بالمنفي واستشهد بقوله تعالى: " وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً"[الأنفال 25]

وقيل: إن (لا) في الآية جاءت للنهي، وقد تأتي مع (لا) النافية منفصلة نحو: لا في الدار يضربن زيد، وعند (أبي علي) لا تجئ بعد النفي اختياراً لعريه من معنى الطلب، وتجرده من (ما) المؤكدة[72] وقد أكد المضارع المنفي بلا تشبيهاً بالنهي[73]

المبحث الرابع ـ النفي والرتبة :

أ ـ أثر النفي في مجيء المبتدأ نكرة :

والابتداء بالنكرة لا يكون إلا بشرط ويندرج تحت هذا الشرط مواضع عديدة كان الابتداء بالنكرة فيها مفيداً كما يبتدأ بالمعرفة. وما يعنينا هنا هو تأثير النفي في هذه المسألة .تقدم النفي على النكرة نحو: (ما طفلٌ نائمُ)، (وما أحد في الدار). . . والفائدة فيه

أن النكرة في سياق النفي تعمّ، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد جنسها، فأشبهت المعرف ب (أل) الاستغراقية[74].

ب ـ أثر النفي في تقديم خبر الأفعال الناسخة المنفية عليها:

ويكون تأثير النفي في جواز تقديم أخبار (مازال، ما ا نفك، ما فتئ، ما برح)عليها بكون النفي بـــ(ما)وهذا على مذهب سيبويه والبصريين فلا يقال: قائما ما زال زيد وعلى هذا ذهب أبو زكريا الفراء[75].

أما الكوفيون غير (الفراء)، ووافقهم ابن كيسان[76]، والنحاس[77]، فأجازوا تقديم خبرها عليها،

وقالوا:؛ لأن (ما) لزمت الأفعال الناقصة، وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، بخلاف نحو: ما فارق، وما انفصل، فإنها لم تلزمها؛ بل جاز حذفها لفظاً ومعنى، والفصل بينها وبين الفعل، ولم يجز ذلك في هذه الأفعال[78]، وعلل (ابن يعيش) عدم جواز تقديم الخبر على (ما) على مذهب من ذهب إلى ذلك فقال: "وذلك أن (ما) للنفي، وأنه يستأنف بها النفي ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بـ (أَنْ، واللام) في الإيجاب فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له

صدر الكلام، وإنما صار الاستفهام صدر الكلام؛ لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما كما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذلك هنا ألا ترى أنك لوقلت في الاستفهام (زيداً أضربت) لم يجز، كذلك هاهنا لو قلت: (قائماً مازال زيد) لم يجز؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه"[79]. وما تقدم من قول في امتناع تقديم الخبر على الفعل الناسخ كان فيما كان النفي شرطاً في عمله، وأيضاً لم يُجَوَّزْ تقديمه فيما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو: (ما كان زيدٌ قائماً) فلا تقول: (قائماً ماكان زيد)، وأجازه بعضهم[80].

أما إذا كان النافي غير (ما) فأجازوا تقديم الخبر على الفعل الناسخ، فيقال: (قائماً لم يزل زيد)، و (منطلقاً لم يكن عمرو)، ومنعها بعضهم[81]. فالخلاف في أمر التقديم؛ إنما هو منصب على نوع أداة النفي.

وفي تعليل جواز تقديم الخبر على الفعل الناسخ المقرون بأداة نفي غير (ما) جاء ما نصه"ويجوز ذلك مع (لم)، و(لن)، و(لا)فتقول: (قائماً لم يزل زيد)، و(منطلقاً لن يبرح بكر)، و (خارجاً لا يزال خالد)؛ وإنما ساغ ذلك مع (لم)، و (لن)، و(لا)، ولم يسغ مع (ما)؛ لأن(لم)، و (لن)، لمَّا اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها فكما

يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التقديم مع (لم)، و(لن)؛ لأنهما كأحد حروفه وأيضاً فإن(لم أفعل) نفي(فعلت)، و (لن أفعل) نفي (سأفعل) وحكم النفي حكم إيجابه فكما يسوغ في الإيجاب التقديم فكذلك مع النفي فجرى النفي هنا مجرى الإيجاب" [82]، جاء الآتي"كما منعوا أن يسبق الخبر (ما)

المصدرية كذلك منعوا أن يسبق الخبر (ما) النافية؛ لأن لها الصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كـ (زال)، أولا كـ (كان) فلا تقول: (قائماً ما

كان زيد)، ولا (قاعداً مازال عمرو)"[83]. فإذا كان النفي بـ (إنْ)، أو (لا) في جواب قسم لم يجز تقديم الخبر نحو: والله لا أبرح مقرّاً بالحق، و لعمرك إنْ أزال مشتاقاً إليك، فلو كان النفي بـ (ما) لم يجز التقديم عليها في قسم ولا غيره؛ لأنها شبهت بـ(هل) فسوى بينها في التزام الصدارة في الكلام[84].وورد أن "المنفي بـ (ما) غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع، والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في (أ ن) (ما) هل لها صدر الكلام أولا ؟ فالبصريون على الأول، والكوفيون على الثاني، و أما (ما زال) وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

أحدهما- المنع مطلقاً سواء نفيت بـ (ما) أو بغيرها وعليه الفراء.

والثاني – الجواز مطلقاً وعليه سائر الكوفيين؛ لأن(ما)عندهم ليس لها الصدر كغيرها.

والثالث – وهو الأصح وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ (ما)؛ لأن لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ (لا)، و(لم)، و (لن)، و(لما)، و (إن)، و أُلْحِقَ: لم ولن بـ (ما) فمنع التقديم إن نفي بهما. أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: (ما قائماً زال زيد)، فالأصح جوازه، وعليه الأكثرون، ومنعه بعضهم؛ لأن الفعل مع (ما) كـ (حبذا) فلا يفصل بينهما"[85]

"وأجاز (ابن كيسان) التقديم مع النفي (بما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن (مازال زيد فاضلاً) بمنزلة (كان زيدٌ فاضلاً) في المعنى فاستويا في جواز تقديم الخبر، وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغيرله الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو: علمت (أزيد ثَمَّ أم عمرو؟) ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير، وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه (ابن كيسان)؛ لأن (ما) عندهم ليس لها تصدر مستحق حكى ذلك ابن كيسان".[86]

وقال(أبو البقاء العكبري)إنَّ: "تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليها منعه البصريون والفراء؛ لأن (ما) أم حروف النفي، وما في صلة النفي لا يتقدم عليه، لأن النفي له صدر الكلام إذ كان يحدث

فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم فيشبه حروف الجزاء، والاستفهام والنداء. فأمَّا (لا يزال)، و(لن يزال)، و (لم يزل) فيجوز تقديم الخبر عليها؛ لأنها فروع على (ما) إذ كانت ترد إليها وتستعمل في مواضع لا يصح فيها (ما)؛ ولهذا عملت في الأفعال للزومها إياها فمفعول فعلها يتقدم عليها كما يتقدم على نفس الفعل العّري عن حرف النفي، بخلاف (ما)، وقال (ابن كيسان) وبقية الكوفيين: يجوز تقديم الخبر عليها؛ لأن (ما والفعل) صارا في معنى الإثبات، وهذا ضعيف؛ لأن لفظ النفي باقٍ والاعتبار به لا بالمعنى ألا ترى أن قولك: (لا تفعل) يسمى (نهياً)، ولو جعلت مكانه (اترك الفعل) كان المعنى واحداً، ويسمى الثاني (أمراً)"[87].

ج ـ أثر النفي في تأخير المفعول به على الفعل (عامله) وجوباً :

1ـ أن يقترن العامل بـ (ما) النافية نحو: (ما كلمت زيداً)، فيجب تأخير المفعول فلا تقول: (ما زيداً كلمت)؛ لأنه لا يفصل بين (ما النافية) وما دخلت عليه وـ أيضاً ـ لا يجوز تقديم المفعول على (العامل) فلا تقول: (ما زيداً كلمت)؛ لأنه لا يفصل بين (ما النافية) وما دخلت عليه وأيضاً لا يجوز تقديم المفعول على (ما النافية) فلا تقول: (زيداً ما كلمت)؛ لأن (ما النافية) لها الصدارة في جملتها كأختيها الاستفهامية والشرطية[88].

2ـ"أن يقترن العامل بـ (لا النافية) الواقعة في جواب القسم ومثاله أن تقول: (والله لا أضرب أحداً)، ولا يجوز: (والله لا أحداً أضرب) حتى لا يفصل بين جواب القسم وما اتصل به، فإن وقعت (لا) دون جواب قسم جاز التقديم والفصل تقول: (لا أحداً أضرب) وتأخذ (إنٍ النافية) حكم (ما، ولا) الواقعة في جواب القسم"[89]. وكذلك يجب تأخير المفعول إذا اقترن العامل بـ (إن النافية)؛ لأنها مساوية لـ (ما) في التصدر.

أما غير (ما) و (إنْ) و (لا) الواقعة في جواب القسم من أدوات النفي لا يمتنع تقديم معمول الفعل عليه[90].

دـ أثر النفي في تقديم الحال على العامل جوازا :

ويكون تأثير النفي في جواز تقديمها على العامل بـــ "أن يقترن العامل بأداة من أدوات الصدور كما (النافية) تقول: (ما جاءني محمد زائراً) ولا تقول: (زائراً ما جاءني محمد): بتقديم الحال على (ما)؛ لأن (ما النافية) لا يتقدم عليها مدخولها، ولا ما يتعلق به؛ ولكن

يجوز تقديم الحال على عاملها فقط دون (ما) فتقول: ما زائراً جاءني محمد..."[91] ويبرز تأثير النفي في هذه المسألة في قول الشاعر :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني أذو الشيب يلعب ؟[92]

وهنا قدم الحال وهو (شوقا) على عامله وهو (أطرب) المنفي بـ (ما) مع تأخير الحال عن (ما) ؛ لأن (ما) لها الصدارة .

هـ ـ أثر النفي في إفادة (كل) لعموم السلب (شمول النفي) أو سلب العموم (نفي الشمول):

ويكون تأثير النفي في إفادة(كل) لإفادة عموم السلب أو شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه بتقديمها على أداة النفي ؛ أي وقوع النفي في حيزها [93] ؛نحو : كل مجتهد لا يفشل ؛ فـ (كل) في هذه الجملة أداة عموم مقدمة على أداة النفي (لا) والكلام من هذا المنطلق يعطي إفادة عموم السلب أو شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه المتقدم ، والمعنى لا يفشل أحد أو أي فرد من المجتهدين [94]كقول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع[95].

وجاء في (دلائل الإعجاز) أنه " ...إذا أخرجت (كلا) من حيز النفي ولم تدخله فيه لا لفظا ولا تقديرا كان المعنى على أنك تتبعت الجملة فنفيت الفعل والوصف عنها واحدا واحدا والعلة في أن كان ذلك كذلك أنك بـ (كل) كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي ".[96]

فـ " عموم النفي يمنع ثبوت الفعل لأحد "[97]،و" تقديم (كل) على الفعل المنفي يؤدي إلى عموم النفي ؛ أي نفي أصل الفعل بحيث لا يمكن الاستثناء منه أو الاستدراك عليه بمثبت ".[98]

أما إفادتها لسلب العموم ،أو نفي الشمول فقيد بتأخيرها عن أداة النفي ؛ أي بدخولها في حيز النفي .[99]

" ...إذا أدخلت (كلا) في حيز النفي ؛ وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه ".[100]

" والنفي في سلب العموم ،أو نفي الشمول ليس عاما شاملا لكل الأفراد ؛ بل يفيد الحكم لبعض الأفراد ونفيه عن البعض الآخر".[101] "... نفي العموم يعني ثبوت الفعل للبعض مثل : لم أقرأ كل الكتاب ؛فهو يعني أن قراءة بعضه قد حدث ".[102]

وجاء على هذه الدلالة قول الشاعر :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن .[103]

"فالمعنى هنا : أن الإنسان لا يدرك كل أمانيه ؛ وإنما هو يدرك بعضها ، ويفوته بعضها الآخر".[104] وقول الآخر :

ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد .[105]

" ومعناه أن بعض رأي الفتى يكون على صواب ، وبعضه لا يكون كذلك ".[106]

وقد جاءت (كل) لعموم السلب ؛ أي شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه ؛ حيث إن النفي وقع في حيزها ، أما إذا دخلت (كل) في حيز النفي فجاءت متأخرة عن أداة النفي فتفيد ــ حينئذ ــ سلب العموم ؛أي نفي الشمول .

الخاتمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد. فهذه دراسة بعنوان **(أثر النفي على البنية النحوية للجملة العربية)** دراسة تطبيقية على نماذج من القرآن الكريم ، والشواهد الشعرية ، وهي دراسة كان هدفها المباشر رصد أثر النفي على البنية النحوية للجملة العربية فيما يتعلق بقضايا العمل النحوي ، والحذف ،والزيادة ،والرتبة وقد انتهت الدراسة إلى أن :

1ــ أكثر أدوات النفي استخداما في هذه الدراسة هي (ما) .

2ــ اسم الفاعل العامل عمل فعله المعتمد على النفي قد يكون النفي صريحا ، وقد يكون مؤولا .

3ــ اشتراك النفي والاستفهام ويتجلى ذلك في مسألة زيادة الباء وخص الاستفهام بالهمزة .

4ــ اشتراك النفي والقسم ويتجلى ذلك مسألة تعليق (ظن) وأخواتها عن العمل .

5ــ إن ما يرجح فيه النصب على الاشتغال ؛لكونه مسبوقا بالنفي المتمثل في النوافي :(ما، لا، إن) لم يرد منه شيء في القرآن الكريم فيما اطلعت .

6ــ اختلاف النحاة في مسألة جواز تقديم خبر الأفعال الناسخة المنفية عليها لم يرد منه شيء في القرآن الكريم فيما اطلعت .

الهوامش:

1 انظر أسلوب النفي أدواته ودلالاته ، عزالدين علي مختار علي ، ص 259، 260، وص264،و266،و 277.
2ـ انظر في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، ص 247 ، 248.
3ـ انظر شرح الكافية الشافية ،ابن مالك ، 2/ 619، 620، وارتشاف الضرب ، أبو حيان 4/ 2168.
4- شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، 397.
5ـ شرح ابن عقيل ، 3/ 107.
6ـ شرح المفصل ، ابن يعيش ، 6/ 114.
7ـ ورد البيت في شرح المقرب ، ابن عصفور القسم الأول 187، وفي شرح شذور الذهب ، ابن هشام 398غير منسوب
وهو من الكامل .
8- ورد البيت في شرح المقرب ، ابن عصفور القسم الأول 188، غير منسوب وهو من الطويل .
9ـ انظر شرح التصريح ، الأزهري 1/ 157.
10ـ شرح المقرب ، ابن عصفور القسم الأول 189.
11ـ انظر شرح الأشموني ، الأشموني 2/ 339، 340.
12ـ انظر شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ص321، و324.
13ـ انظر أوضح المسالك ، ابن هشام ، 4/ 155.
14ـ انظر همع الهوامع ، السيوطي ، 4/ 127، 128.
15ـ انظر شرح التصريح ، الأزهري 2/ 272، و همع الهوامع ، السيوطي 4/ 109.
16ـ انظر أوضح المسالك ، ابن هشام ، 2/ 3، وشرح الأشموني الأشموني 1/ 149.
17ـ شرح التسهيل ، ابن مالك ، 1/ 475.
18ـ انظر شرح التصريح ، الأزهري ، 1/ 236.
19ـ الغرة ، الدهان ، 1/ 105، 106، 107.
20ـ النحو الوافي ، عباس حسن ، 4/ 461، و467.
21ـ عمدة الحافظ ، ابن مالك ، 1/ 412.
22ـ انظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، 3/ 1598.
23- انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، 1/ 541.
24ـ مغني اللبيب ، ابن هشام ، 2/ 287.
25ـ انظر السابق الجزء نفسه ، ص 209.
26ـ انظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، 1/ 479.
27ـ انظر السابق الجزء نفسه ، والصفحة نفسها .
28ـ انظر الجنى الداني ، المرادي ، 13.
29ـ ورد البيت في شرح ابن عقيل ،1/ 253، منسوبا للشنفرى الأزدي.
30ـ ورد البيت في ارتشاف الضرب ، أبو حيان 3/ 1217، منسوبا للفرزدق وهو من الطويل .
31ـانظر شرح التسهيل ، 1/ 403.
.32ـ انظر شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي ، 2/ 247.
33ـ الغرة ، الدهان ، 2/ 604.
34ـ انظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، 1/ 402 ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ،3/ 1218.

35ـ انظر رصف المباني ، المالقي ، 150.
36ـ انظر السابق، الصفحة نفسها
37ـ انظر شرح ابن عقيل ، 1/ 253.
38ـ ورد البيت في شرح المقرب ، ابن عصفور ، القسم الأول ، ص 1070 ، منسوبا لسواد بن قارب ، وهو من الطويل
39ـ ورد البيت في سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، 1/ 148، منسوبا لرجل من بني الحارث ابن كعب ، وفي المعجم
المفصل 2/ 459، وهو من المتقارب .
40 ـ سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، 1/ 148، 149.
41ـ شرح التسهيل ، ابن مالك ، 1/ 404.
42ـ مغني اللبيب ، ابن هشام ، 1/ 131.
43ـ ورد البيت في ارتشاف الضرب، أبو حيان ، 3/ 1219، منسوبا للقحيف العقيلي ، وهو من الوافر.
44ـ انظر رصف المباني ، المالقي ، ص، 145، 146.
45 ـ انظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، 3/ 1220.
46ـ انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 9/ 124، ومغني اللبيب ، ابن هشام ، 1/ 244.
47ـ ورد البيت في أوضح المسالك ، ابن هشام ، 1/ 301، وهو من الوافر ، وفي شرح ابن عقيل ، 1/ 298، منسوبا
لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي.
48ـ ورد البيت في سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، 1/ 349، منسوبا للنابغة الذبياني ، وفي حاشية الدسوقي ،
4/ 359،وهو من الوافر.
49ـ انظر سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، 1/ 349، 350.
50ـ انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 8/ 486، 487، ومغني اللبيب ، ابن هشام ، 1/ 335.
51ـ انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 8/ 55، ومغني اللبيب ، ابن هشام ، 1/ 335.
52ـ انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، 1/ 336..
53ـ انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 8/ 42، وشرح كافية ابن الحاجب ، الرضي ، 6/ 205.
54ـ ورد البيت في الدرر اللوامع ، الشنقيطي ، 1/ 259، منسوبا لفروة بن مسيك ، وهو من الوافر.
55ـ انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 8/ 41، 42.
56ـ السابق الجزء نفسه ، ص42، 43.
57ـ شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي ، 6/ 208.
58ـ مغني اللبيب ، ابن هشام ، 1/ 261.
59ـ شرح المفصل ، ابن يعيش ، 8/ 53.
60ـ انظر شرح التسهيل ، ابن مالك 3/ 259.
61ـ ورد البيت في شرح التسهيل ، ابن مالك ، 3/ 259غير منسوب وهو من الخفيف .
62ـ انظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، 3/ 259، وهمع الهوامع ، السيوطي ، 5/ 257.
63ـ ورد البيت في شرح التسهيل ، ابن مالك ، 3/ 259، غير منسوب وهو من البسيط.
64ـ انظر هامش أوضح المسالك ، ابن هشام ، 3/ 328، وهمع الهوامع ، السيوطي ، 5/ 257.
65ـ انظر شذا العرف ، الحملاوي ، ص38.
66ـ ورد البيت في شرح ابن عقيل ، 3/ 310 منسوبا لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي .

67ـ انظر شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي ، 6/ 265.
68ـ جامع الدروس العربية ، الغلاييني ، 1/ 64.
69ـ شرح الأشموني ، الأشموني ، 2/ 498.
70- شرح المفصل ، ابن يعيش ، 9/ 147.
71ـالسابق الجزء نفسه ، والصفحة نفسها ، وانظر حاشية الدسوقي ، 4/ 359.
72ـ انظر كافية ابن الحاجب ، الرضي ، 6/ 265.
73ـ انظر شرح الأشموني ، الأشموني ، 2/ 498.
74ـانظر شرح المقرب ، ابن عصفور ، القسم الأول ، ص633، وهامش شرح ابن عقيل ، 1/ 180
75ـ انظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، 7/ 386.
76ـ انظر السابق الجزء نفسه والصفحة نفسها ، وكافية ابن الحاجب ، الرضي ، 5/ 213.
77ـ انظر ، شرح ابن عقيل ، 1/ 227.
78ـ انظر شرح كافية ابن الحاجب ،الرضي ، 5/ 213.
79ـ شرح المفصل ، ابن يعيش ، 7/ 386.
80ـ انظر عمدة الحافظ ، ابن مالك ، 1/ 194، وشرح ابن عقيل ، 1/ 227.
81ـ انظر شرح ابن عقيل ، 1/ 227.
82ـ شرح المفصل ، ابن يعيش ، 7/ 386.
83- شرح الأشموني ، الأشموني ، 1/ 113.
84ـ انظر عمدة الحافظ ، ابن مالك ، 1/ 194.
85ـ همع الهوامع ، السيوطي ، 2/ 88، 89.
86ـ شرح التسهيل ، ابن مالك ، 1/ 194.
87ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، 124، 125.
88ـ انظر شرح المقرب ، اين عصفور ، القسم الأول ،ص 163.
89ـ السابق ، الجزء نفسه ، والصفحة نفسها.
90ـ انظر شرح المقرب ، ابن عصفور ، القسم الأول ، ص 163.
91ـ السابق ، القسم الثاني ، ص 598، 599، 600.
92ـ ورد البيت في شرح المقرب ، ابن عصفور ، القسم الأول ، ص599، منسوبا للكميت الأسدي ، وهو من الطويل .
93ـ انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، 1/ 219، وهمع الهوامع ، السيوطي ، 4/ 383.
94ـ انظر علم المعاني ، عبد العزيز عتيق ، ص138.
95ـ ورد البيت في حاشية الدسوقي 4/ 202 وهو رجز ، وفي 4/ 256 منسوبا لأبي النجم .
96- لعبد القاهر الجرجاني ، ص 285.
97ـ هامش شرح دلائل الإعجاز ، محمد إبراهيم شادي ، ص 369.
98ـ هامش السابق ، 370.
99- انظر السابق ، ص 371.
100ـ دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص 284 ، 285.
101ـ علم المعاني ، عبد العزيز عتيق ، ص 138.
102ـ هامش شرح دلائل الإعجاز ، محمد إبراهيم شادي ، ص 369.
103ـ ورد البيت في حاشية الدسوقي ، 2/ 118 ، منسوبا للمتنبي ، وهو من البسيط .
104ـ علم المعاني ، عبد العزيز عتيق ، ص 138.

105ـ ورد في حاشية الدسوقي ، 2/ 118، وهو من البسيط ، وفي همع الهوامع ، السيوطي ، 4/ 383، قائله مجهول .

106ـ هامش شرح دلائل الإعجاز ، محمد إبراهيم شادي ، ص 371.